



في اللقاء التشاوري لوزارة الصناعة والتجارة بمحافظة إب

المتوكل: الوزارة تمكنت من تحقيق تقدم واحتلت المرتبة (53) في قائمة مؤشر بيئة الأعمال

إب / محمد الوري:

عقد أمس بمدينة إب اللقاء التشاوري السنوي لوزارة الصناعة والتجارة برئاسة وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل بمشاركة مدراء العموم بديوان الوزارة ومكاتبها في أمانة العاصمة والمحافظات .

وقيم اللقاء التشاوري أداء المكاتب والإدارات العامة خلال العام الماضي، ومدى التقيد بتطبيق التعليمات الصادرة عن الوزارة والدور التكاملي مع السلطة المحلية في الرقابة والإشراف على الأسواق في إطار تعزيز اللامركزية المالية والإدارية.

وناقش اللقاء اتجاهات العمل المستقبلية للإدارات العامة بالوزارة ومكاتبها في أمانة العاصمة والمحافظات والسبل الكفيلة بتجاوز الصعوبات الموجودة بما يحقق أداء فاعلاً وكفؤاً لحماية المستهلك وتحقيق استقرار الأسواق وتنمية الاقتصاد الوطني بشكل عام من خلال الدفع بعجلة التنمية الصناعية.



جانب من اللقاء التشاوري لوزارة الصناعة والتجارة بمحافظة إب

اللقاء يهدف إلى خلق رؤية موحدة لتحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية للوزارة

من إجراءات فاعلة لتبسيط وتسهيل إجراءات بيئة الأعمال واعتماد نظام الناقد الواحدة وما حققته في هذا الصدد من نجاحات ملموسة انعكست في تحسن مؤشرات اليمن في تقارير بيئة الأعمال بشكل كبير. وكشف الدكتور الفسيل عن اعتراف الوزارة بتعميم تجربة الناقد الواحدة على مختلف مكاتبها في أمانة العاصمة وعموم المحافظات.. مشيراً إلى أنه سيتم البدء بالمرحلة الأولى واعتماد نظام الناقد الواحدة في خمسة مكاتب نموذجية.

فيما أشارت رندة أبو الحسن المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أهمية الدورة التدريبية لمدراء عموم وزارة الصناعة والتجارة ومكاتبها لتنمية قدراتهم على استخدام تقنيات الإدارة والمهارات الحديثة في مجالات التخطيط وحل المشكلات واتخاذ القرارات والرقابة وتقييم الأداء.. مؤكداً أن تنفيذ هذا التدريب يأتي في إطار أنشطة برنامج دعم التنوع الاقتصادي الذي يتماشى مع خطة عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطري 2007-2011.

واستعرض المشاركون في اللقاء التشاوري عدداً من التقارير المقدمه من غرفة العمليات المركزية والإدارة العامة للمكاتب والإدارة العامة للتخطيط، تطرقت في مجملها إلى تقييم الأداء السنوي لمكاتب الوزارة في أمانة العاصمة والمحافظات.

وردد الممارسات التجارية غير المشروعة في إطار الفلسفة الجديدة التي تبتناها الدولة والمتمثلة في اقتصاد السوق.. مؤكداً أن قيادة الوزارة تركز خلال الفترة المقبلة على تشديد العقوبات الواردة في القوانين النافذة في قضايا المخالفات من غش تجاري واحتمال وغيرها من الممارسات غير المشروعة في الأسواق بهدف رد المخالفين.

واعتبر الوزير المتوكل الدورة التدريبية لمدراء عموم الوزارة فرصة للارتقاء بمهاراتهم وقدراتهم القيادية باعتبارهم المسؤولين عن تنفيذ الخطة الإستراتيجية العامة للوزارة وكذلك خططها الخمسية وبرامجها السنوية.. منوهاً بما يتضمنه برنامج الدورة من موضوعات ذات علاقة بالتخطيط الاستراتيجي ونظم إدارة الأداء وتنفيذ المهام.

وأشاد وزير الصناعة والتجارة بدعم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لاقامة هذه الدورة في إطار مشروع دعم التنوع الاقتصادي الذي يستهدف دعم القطاعات الاقتصادية الواعدة المتمثلة في الزراعة والأسماك والسياحة إلى جانب الصناعة والتجارة بما يساهم في تعزيز القطاع غير النفطي وتنويع مصادر الدخل القومي والصادرات اليمنية والسلعة والخدمة غير النفطية.

وحث الوزير المتوكل على خروج هذا اللقاء التشاوري بمعالجات وروى عملية لنجاح أية صعوبات أو إشكالات موجودة بما يحقق دور الوزارة في الرقابة على الأسواق

القانونيين الجديدين، القانون التجاري اليمني وقانون الشركات التجارية كبدلين للقانونين الساريين حالياً، وبما يتفق مع التطورات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

وتطرق وزير الصناعة والتجارة إلى ما أنجزته الوزارة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والتنمية بما يتواءم مع التطورات والمستجدات التي شهدتها اليمن وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.. مشيراً إلى ما أثمرته هذه الجهود في تسهيل وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات التجارية والمنشآت الفرعية بأنشطتها المختلفة وعلى كافة المستويات، ما انعكس على تحسن وضع اليمن في العديد من المؤشرات والتقارير الدولية.

وقال: « تكفي الإشارة هنا إلى أن اليمن كانت تأتي في آخر قائمة مؤشر بيئة الأعمال في تقارير بيئة الأعمال التي تصدرها سنوياً مؤسسة التقييم الدولية منذ العام 2003م، إلا أنها تمكنت خلال الأعوام الثلاثة الماضية من تحقيق تقدم محرز لتحل في تقرير العام الماضي المرتبة رقم (53) من بين (183) دولة على المستوى العالمي مقارنة بالمرتبة (176) من بين (178) في عام 2007م».

ولفت الوزير المتوكل إلى أن تزامن هذا اللقاء التشاوري مع عقد دورة لتنمية المهارات الإدارية والإشرافية لمدراء عموم الوزارة ومكاتبها مساهمة في

وفي افتتاح اللقاء أوضح الوزير المتوكل أن هذا اللقاء التشاوري يأتي بعد أن استكملت وزارة الصناعة والتجارة عملية إعادة البناء والهيكله واصدار لائحته التنظيمية وهيكلها الإداري بالقرار الجمهوري رقم (284) لسنة 2009، وما تلا ذلك من خطوات وإجراءات إدارية وتنظيمية لتعزيز البناء المؤسسي، وأخرها إعداد مشروعين يتعلق الأول باللائحة التنظيمية للإدارات الفرعية، وينظم الثاني اختصاصات ومهام مكاتب الوزارة بأمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية.

واستعرض ما شهدته الوزارة من تطورات عديدة في مختلف الجوانب القانونية والإدارية، من خلال إصدار مجموعة من التشريعات القانونية التي تساهم في تنظيم وتطوير الأعمال والأنشطة التجارية والخدمية والصناعية بما يعزز الدور الاقتصادي والتنموي للقطاع الخاص ورجال الأعمال والمنشآت والصناعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تعزيز الدور التنظيمي والرقابي للحكومة في مجال حماية المستهلك والمواصفات والمقاييس، وكذلك حماية وتعزيز الإنتاج الوطني والصناعات غير القانونية.

والقالي: يأتي في مقدمة هذه القوانين قانوننا التجارة الداخلية والخارجية، وقانون حماية الإنتاج الوطني الجاري مناقشته في مجلس النواب، كما يجري العمل حالياً على إعداد واستكمال مجموعة من مشاريع القوانين واللوائح التنظيمية من بينها مشروعاً

حمد تؤكد أهمية الشراكة الفاعلة بين شركاء التنمية للحد من الفقر والبطالة



حمد تلقي كلمة في اللقاء التشاوري



جانب من الحضور

التي سيتم استفادها، معربة عن شكرها لكل من ساهم في إنجاح هذه اللقاء.

وناقش اللقاء عدداً من أوراق العمل منها: منظمات المجتمع المدني هويتها الاجتماعية ودورها التنموي الخاص والوطني العام للدكتور حمود العودي، دور العلماء في ترسيخ الأمن والإيمان والتكافل الاجتماعي ودور ذلك في رؤية استراتيجية لإنشاء مراكز التنمية للشباب ليهيم التركي، ودور مؤسسات التمويل في دعم جهود منظمات المجتمع المدني في التنمية المجتمعية لرشيد الأبيسي، مشروع إنسان (الحياة حق لكل إنسان) مشروع لمواجهة الفقر والأمية لمؤسسة صناعات الحياة، رؤية استراتيجية لإنشاء مراكز التنمية المجتمعية لهدي البياعي وعبدالله النعني.

الاجتماعية) في التنمية المجتمعية والوصول بها إلى التطبيق الملموس المبني على الشراكة بين شركاء التنمية بما يعزز مشاركة المجتمعات المحلية للقيام بواجبها في تحسين أوضاعها المعيشية والاجتماعية، وتطرقت كلمة اللجنة التحضيرية التي أقيمت في صنعاء لتفعيل جهود التنمية المجتمعية والانطلاق إلى البرامج التنفيذية الأكثر ملامسة لهوم المجتمع. واستعرض برنامج اللقاء وأهدافه وأطلق آلية تنسيق بين شركاء التنمية في القطاعات « الحكومية والأهلية والخاصة» لتمكين جهودها في مكافحة الفقر والبطالة وتحقيق التنمية المنشودة.

وأكدت ضرورة الارتقاء بنظيرتي العمل الطوعي والمسؤولية

أكدت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور أمه الرزاق علي حمد أهمية الشراكة الفاعلة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الحكومي والمنظمات الممولة للحد من الفقر والبطالة.

وأشارت في اللقاء التشاوري لشركاء التنمية المجتمعية من أجل مواطن منتج لوطن آمن أمس بالمركز اليمني للدراسات التحضيرية واستراتيجيات المستقبل (منارات) إلى أهمية هذا اللقاء التشاوري في الخروج برؤى علمية تساعد في تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الدفع بعجلة التنمية.

وقالت حمد أنه على الرغم من وجود أكثر من 7 آلاف منظمة مجتمع مدني على امتداد الساحة اليمنية، إلا أن الفاعل منها يشكل نسبة قليلة.. مبينة دور تلك المنظمات كشرك فاعل وضروري في بناء المجتمع والتخطيط للنهضة التنموية فضلاً عن دورها الرقابي على آليات تنفيذ الحكومة لخطط واستراتيجيات التنمية.

وشددت على ضرورة اضطلاع كل جهة بدورها لإنجاح الحياة التنموية والمشاركة في إيجاد مجتمع منتج.

وتطرقت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل إلى خطط من الفقر والبطالة التي تعد مشكلة عالمية تستوجب تضامير كل الجهود للحد منها، متمنية للقاء التشاوري الخروج برؤى علمية قابلة للتطبيق على الواقع العملي.

من جانبه أكد المدير التنفيذي لمركز منارات المهندس عبدالرحمن العلفي الحرس على تفعيل جهود التنمية المجتمعية والانطلاق إلى البرامج التنفيذية الأكثر ملامسة لهوم المجتمع. واستعرض برنامج اللقاء وأهدافه وأطلق آلية تنسيق بين شركاء التنمية في القطاعات « الحكومية والأهلية والخاصة» لتمكين جهودها في مكافحة الفقر والبطالة وتحقيق التنمية المنشودة.

وأكد ضرورة الارتقاء بنظيرتي العمل الطوعي والمسؤولية

حفل خطابي وفني بأعياد الثورة اليمنية في الحديدة



من احتفال الحديدة بأعياد الثورة

مناقشة المشاريع الإنمائية والخدمية والأوضاع الأمنية في مديرية الحبيلين

وقدم أوضح وكيل المحافظة أن الهدف من هذا الاجتماع تدارس ومناقشة هوموم ومشاكل المديرية والتعامل مع كافة القضايا بجدية وإخلاص بما في شأنه تحسين الحياة المعيشية للمواطنين وتطوير المديرية وبعد مناقشات مطولة خرج الاجتماع بعدد من الاستنتاجات إزاء القضايا التي تم مناقشتها ومنها دعوة الجميع (أحزاب لقاء مشترك ومعارضاً) إلى أن يتكاتفوا لإخراج المديرية من الأوضاع الحالية والتأكيد على احترام الوظيفة والموظف كواجب وطني.

كما أطلع وكيل المحافظة مدير عام المديرية محمود مقل سعيد والأمين العام للمجلس المحلي بالمديرية ثابت محسن فضل على أوضاع العاملين بصندوق النفاذة والتحصين بمديرية الحبيلين ومعالجة مشكلة مرتباتهم وتناول الاجتماع المساكن التربوية والتعليمية بالمديرية وتوزيع الدرجات الوظيفية ووظائف البديل والمعاهد المهنية

والفنية ونصيب المديرية منها. وقد أوضح وكيل المحافظة أن الهدف من هذا الاجتماع تدارس ومناقشة هوموم ومشاكل المديرية والتعامل مع كافة القضايا بجدية وإخلاص بما في شأنه تحسين الحياة المعيشية للمواطنين وتطوير المديرية وبعد مناقشات مطولة خرج الاجتماع بعدد من الاستنتاجات إزاء القضايا التي تم مناقشتها ومنها دعوة الجميع (أحزاب لقاء مشترك ومعارضاً) إلى أن يتكاتفوا لإخراج المديرية من الأوضاع الحالية والتأكيد على احترام الوظيفة والموظف كواجب وطني.

كما أطلع وكيل المحافظة مدير عام المديرية محمود مقل سعيد والأمين العام للمجلس المحلي بالمديرية ثابت محسن فضل على أوضاع العاملين بصندوق النفاذة والتحصين بمديرية الحبيلين ومعالجة مشكلة مرتباتهم وتناول الاجتماع المساكن التربوية والتعليمية بالمديرية وتوزيع الدرجات الوظيفية ووظائف البديل والمعاهد المهنية

افتتاح مكتب الثقافة في وادي العين وحورة بحضور مومت



خلال افتتاح مكتب الثقافة

فريق طلي قطري يزور معالم عدن التاريخية

عن/ نبيل مليوة:

قام الفريق الطبي المدرب التابع لمركز حمد الدولي للتدريب بقطر الشقيقة بزيارة استطلاعية لعدد من معالم محافظة عدن.

الفريق الذي يعمل على تدريب الكوادر الطبية من محافظات عدن ولحج وأبين المزمع مشاركتها في فعاليات خليجي عشرين أطلع على معالم النهضة العمرانية التي شهدتها مدينة عدن في عهد الوحدة اليمون.. كما قام بزيارات بحرية لشواطئ قعوة وعمران والبريقة وأبدى إعجابهم بمقومات الجذب السياحي التي تحظى بها محافظة عدن.. مشيداً بالمستوى العالي للتخطيط والتنظيم وحالة الاستقرار الأمني التي تشهدها المحافظة في عموم مديرياتها.

عقب ذلك استضافة شركة مصافي عدن الراعي للدورات التدريبية الفريق الطبي الزائر.

المكاتب والأجهزة التنفيذية بالمديرية تطبيقاً لقانون السلطة المحلية.

واستطرد المدير العام للمديرية إلى أن افتتاح مكتب الثقافة بالمديرية وادي العين وحورة يأتي في إطار استكمال المكاتب والأجهزة التنفيذية بالمديرية تطبيقاً لقانون السلطة المحلية.

واستطرد المدير العام للمديرية إلى أن افتتاح مكتب الثقافة بالمديرية وادي العين وحورة يأتي في إطار استكمال المكاتب والأجهزة التنفيذية بالمديرية تطبيقاً لقانون السلطة المحلية.

واستطرد المدير العام للمديرية إلى أن افتتاح مكتب الثقافة بالمديرية وادي العين وحورة يأتي في إطار استكمال المكاتب والأجهزة التنفيذية بالمديرية تطبيقاً لقانون السلطة المحلية.